

وفي أوضح المسالك عرض ابن هشام الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس من غير أن يصرّح برأيه في المسألة .  
فقال<sup>(١)</sup> : وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر كقوله : نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ..  
ومنه سيبويه والسيرافي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ، وإلا فلا ، كقوله :

فنعم المرء من رجل تهامي

ولكن ابن هشام في المغني وضع مسألة وقوع التمييز مؤكداً ، وقيد ما ذكره في شرح القطر ، ثم خالف المبرد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فقال مما افترق فيه الحال والتمييز ، السابغ<sup>(٢)</sup> : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ، نحو : ﴿ ولئى مدبراً ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ فتبسم ضاحكاً ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ ولا تعشوا في الأرض مفسدين ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا يقع التمييز كذلك . فأما ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ﴾ فشهرأ مؤكداً لما فهم من ﴿ إن عدة الشهور ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين .

ثم ردّ ابن هشام مذهب المبرد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ، فقال : وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من : نعم الرجل

(١) أوضح المسالك ٢٧٧/٣ - ٢٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ٥١٦ .

(٣) سورة النمل آية ١٠ .

(٤) سورة النمل آية ١٩ .

(٥) سورة البقرة آية ٦٠ .